مرسـوم سـلطاني
رقـم ٦٠ / ٢٠٢٤
بالتصديق على اتفاقيـة
بين سلطنة عمان وإيرلندا لإزالة الازدواج الضريبي
بالنسبة للضرائب على الدخل ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها

نحن هيثـم بـن طـارق سلطان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى الاتفاقية بين سلطنة عمان وإيرلندا لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ومنع التهـرب مـن الضرائـب وتجنبهـا الموقعـة فـي مدينـة مسقـط بتاريـخ ٣٠ من مايو ٢٠٢٤م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها وفقا للصيغة المرفقة.

المـادة الثانيـة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صـدر فـي: ١٧ مـن جمـادى الأولـى سنـة ١٤٤٦هـ
الموافـق: ١٩ مـن نوفمبـــــــر سنـة ٢٠٢٤م

هيثـم بن طـارق
سـلطان عـمـان

اتفاقية
بين
سلطنة عُمان و إيرلندا
لإزالة الازدواج الضريبي
بالنسبة للضرائب على الدخل
ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها

إن حكومة سلطنة عُمان وحكومة إيرلندا، رغبة منهما في تطوير علاقتهما الاقتصادية وتعزيز تعاونهما في مسائل الضريبة، وقصدا لإبرام اتفاقية لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل بما لا يؤدي إلى عدم الخضوع للضريبة أو لتقليلها عن طريق التهرب أو التجنب الضريبي (بما يشمل عن طريق ترتيبات تسويق الاتفاقية التي تهدف للحصول على إعفاءات منصوص عليها في هذه الاتفاقية للمصلحة غير المباشرة لمقيمين في دول أخرى)، قد اتفقتا على ما يأتي:

الفصل الأول
نطاق الاتفاقية

المادة (١)
النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما.

المادة (٢)
الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١. تسري هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل التي تفرض من قبل كل من الدولتين المتعاقدتين أيا كانت طريقة فرض هذه الضرائب.

٢. تعتبر من قبيل الضرائب على الدخل، جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب على المكاسب الناشئة من التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أو الضرائب على المبالغ الإجمالية للأجور والرواتب المدفوعة من قبل المشروعات، وكذلك الضرائب على الزيادة في قيمة رأس المال.

٣. تشمل الضرائب المفروضة حاليا والتي تسري عليها الاتفاقية بصفة خاصة ما يأتي:

(أ) بالنسبة لسلطنة عُمان:

(١) ضريبة الدخل.

(ويشار إليها فيما بعد بـ"الضريبة العُمانية")

(ب) بالنسبة لإيرلندا:

(١) ضريبة الدخل؛

(٢) الضريبة الاجتماعية الشاملة؛

(٣) ضريبة الشركات؛ و

(٤) ضريبة الأرباح الرأسمالية.

(ويشار إليها فيما بعد بـ"الضريبة الإيرلندية")

٤. تسري هذه الاتفاقية أيضا على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة بصفة جوهرية لتلك الضرائب والتي يتم فرضها بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، سواء بالإضافة للضرائب الحالية أو لتحل محلها. وتقوم السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين بإخطار بعضهما البعض بأي تعديلات جوهرية في قوانينهما الضريبية.

الفصل الثاني

تعريفات

المادة (٣)

تعريفات عامة

١. لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتضِ النص غير ذلك:

(أ) يقصد بعبارة "سلطنة عُمان" إقليم سلطنة عُمان والجزر التابعة لها؛ ويشمل ذلك المياه الإقليمية وأي منطقة خارج المياه الإقليمية يجوز لسلطنة عُمان أن تمارس عليها وفقا للقانون الدولي وقوانين سلطنة عُمان حقوق السيادة فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في قاع البحر وباطن أرضه وفي المياه التي تعلوه؛

(ب) تشمل عبارة "إيرلندا" أي منطقة واقعة خارج المياه الإقليمية لإيرلندا التي تم أو سيتم تعيينها، وفقا لقوانين إيرلندا المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الحصرية والجرف القاري، كمنطقة يجوز لإيرلندا في إطارها ممارسة حقوق السيادة بما يتفق مع القانون الدولي؛

(ج) يقصد بعبارتي " دولة متعاقدة " و"الدولة المتعاقدة الأخرى" سلطنة عُمان أو إيرلندا حسبما يقتضيه النص؛ ويقصد بعبارة الدولتين المتعاقدتين سلطنة عُمان وإيرلندا؛

(د) تشمل كلمة "شخص" فرد، شركة، وأي مجموعة أخرى من الأشخاص؛

(ه) يقصد بكلمة " الشركة " أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة؛

(و) تنطبق عبارة "مشروع" على ممارسة أي نشاط؛

(ز) يقصد بعبارتي "مشروع دولة متعاقدة" و"مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي؛ مشروع يمارسه مقيم من دولة متعاقدة، أو مشروع يمارسه مقيم من الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ح) يقصد بعبارة "النقل الدولي" أي نقل بسفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع دولة متعاقدة ما لم يتم النقل بالسفينة أو الطائرة بين أماكن تقع فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ط) يقصد بكلمة "مواطن" بالنسبة لدولة متعاقدة:

(١) أي فرد يحمل جنسية تلك الدولة المتعاقدة أو كان من مواطنيها؛ و

(٢) أي شخص قانوني أو شراكة أو اتحاد يستمد وضعيته من القوانين المعمول بها في تلك الدولة المتعاقدة؛

(ي) يقصد بعبارة "السلطة المختصة":

(١) بالنسبة لسلطنة عُمان: رئيس جهاز الضرائب أو من ينوب عنه قانونا؛

(٢) بالنسبة لإيرلندا، المفوضين بالدخل أو من ينوب عنهم قانونا.

(ك) يقصد بعبارة "نشاط" أداء خدمات مهنية أو غيرها من الأنشطة التي لها صفة مستقلة.

٢. عند تطبيق أي دولة متعاقدة للاتفاقية في أي وقت، فإن أي اصطلاح لم يرد تعريفه فيها يجب أن يفسر طبقا لمضمونه السائد في ذلك الوقت في قانون هذه الدولة المتعاقدة والخاص بالضرائب التي تتناولها الاتفاقية، وذلك ما لم يقتضِ السياق غير ذلك، ويتعين الاعتداد بالمضمون الوارد في القوانين الضريبية لهذه الدولة المتعاقدة دون المضمون الوارد في قوانين أخرى مطبقة فيها.

المادة (٤)

المقيم

١. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة خاضعا فيها للضريبة بسبب سكنه أو إقامته أو مقر إدارته أو تأسيسه أو أي اعتبار آخر ذي طبيعة مماثلة، ويشمل أيضا تلك الدولة المتعاقدة وأيا من تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المحلية أو أحد أشخاصها القانونية. ومع ذلك، لا تشمل هذه

العبارة أي شخص يكون خاضعا للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة لما يتعلق فقط بدخل من مصادر تلك الدولة المتعاقدة.

٢. إذا اعتبر أي فرد بالتطبيق لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدتين، فإن مركزه يحدد وفقا لما يأتي:

(أ) يعتبر مقيما فقط في الدولة التي له فيها سكن دائم تحت تصرفه، فإذا كان له سكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدتين، يعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي ترتبط مصالحه الشخصية والاقتصادية معها بدرجة تفوق الدولة الأخرى (مركز مصالحه الحيوية)؛

(ب) إذا لم يمكن تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له سكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقدتين؛ فيعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها سكن معتاد؛

(ج) إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له سكن معتاد في أي منهما؛ فيعتبر مقيما فقط في الدولة التي يحمل جنسيتها؛

(د) إذا لم يمكن تحديد مركزه كمقيم طبقا لأي من الفقرات من (أ) إلى (ج) على التوالي، تتولى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين التوصل إلى حل باتفاق مشترك بينهما.

٣. بتطبيق ما جاء في الفقرة (١)، إذا كان أي شخص آخر، من غير الأفراد، يعتبر مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدتين، تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين إلى تحديد الدولة المتعاقدة التي يعتبر مقيما فيها لأغراض هذه الاتفاقية عن طريق الاتفاق المتبادل، مع مراعاة مكان إدارته الفعلي، ومكان تأسيسه أو تشكيله وأي عناصر أخرى ذات صلة. وفي حال عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، لا يحق لهذا الشخص

الحصول على أي إعفاء أو استثناء من الضريبة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلا بالقدر وبالطريقة التي تتفق عليها السطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين.

المادة (٥)

المنشأة المستقرة

١. لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بعبارة " منشأة مستقرة " مقر ثابت للنشاط يباشر فيه المشروع كل نشاطه أو جزءا منه.

٢. تشمل عبارة " منشأة مستقرة " بصفة خاصة ما يأتي:

(أ) مقر الإدارة.

(ب) فرع.

(ج) مكتب.

(د) مصنع.

(ه) ورشة.

(و) منجم أو بئر نفط أو غاز أو محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

٣. يشمل مصطلح "منشأة مستقرة" كذلك موقع البناء، أو مشروع التشييد أو التجميع أو التركيب، أو نشاط إشرافي مرتبط ولكن فقط إذا استمر مثل هذا الموقع، أو المشروع أو النشاط لمدة تزيد على (٦) ستة أشهر.

٤. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، تعتبر عبارة " منشأة مستقرة " غير متضمنة لما يأتي:

(أ) استخدام التسهيلات فقط لغرض التخزين أو العرض أو تسليم البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع؛

(ب) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم؛

(ج) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر؛

(د) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض شراء سلع أو بضائع أو جمع معلومات للمشروع؛

(ه) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض القيام للمشروع بأي نشاط آخر له طبيعة تحضيرية أو تكميلية؛

(و) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لأي تجميع للأنشطة المشار إليها في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ)، بشرط أن يكون للنشاط الكلي للمقر الثابت والناتج من هذا التجميع طبيعة تحضيرية أو تكميلية.

٥. على الرغم من الأحكام الواردة في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة، إذا قام شخص- بخلاف الوكيل المستقل الذي ينطبق عليه حكم الفقرة (٦) من هذه المادة - بالتصرف نيابة عن مشروع، ويمارس بصفة معتادة في دولة متعاقدة سلطة إبرام العقود باسم المشروع، يعتبر أن لهذا المشروع منشأة مستقرة بتلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بأي أنشطة يتولاها هذا الشخص للمشروع، ما لم تقتصر أنشطة هذا الشخص على تلك المشار إليها في الفقرة (٤) من هذه المادة والتي إذا تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للنشاط لا تؤدي إلى اعتبار هذا المقر الثابت للنشاط بمثابة منشأة مستقرة في تطبيق أحكام تلك الفقرة.

٦. لا يعتبر أن لمشروع دولة متعاقدة منشأة مستقرة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد ممارسته النشاط في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق وسيط أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي صفة مستقلة، بشرط أن يمارس هؤلاء الأشخاص عملهم في إطار نشاطهم المعتاد. وبرغم ذلك، فعندما تكون هذه الأنشطة مكرسة بصورة مطلقة أو شبه مطلقة نيابة عن ذلك المشروع ووضعت أو فرضت بين المشروع والوكيل في علاقاتهما التجارية والمالية شروط مختلفة عن تلك التي كان يمكن الاتفاق عليها بين

مشروعين مستقلين، فإنه لن يعتبر وكيلا ذا وضعية مستقلة بالمعنى المقصود في هذه الفقرة.

٧. كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على أو تسيطر عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تمارس النشاط في تلك الدولة الأخرى (سواء عن طريق منشأة مستقرة أو غير ذلك)، فإن ذلك لا يؤدي في حد ذاته إلى اعتبار أي من الشركتين بمثابة منشأة مستقرة للشركة الأخرى.

الفصل الثالث
فرض الضريبة على الدخل

المادة (٦)
الدخل من الأموال الثابتة

١. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أموال ثابتة (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو الغابات) كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. يقصد بعبارة " الأموال الثابتة " المعنى المحدد في قانون الدولة المتعاقدة الكائنة فيها هذه الأموال. وتشمل هذه العبارة في كل الأحوال ملحقات الأموال الثابتة، والماشية، والمعدات المستخدمة في الزراعة والغابات، والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون العام المتعلقة بالملكية العقارية. ويعتبر أموالا ثابتة أيضا؛ الحق في الانتفاع بالأموال الثابتة، والحق في اقتضاء مبالغ ثابتة أو متغيرة مقابل استغلال أو الحق في استغلال مناطق التعدين والمصادر والموارد الطبيعية الأخرى، ولا تعتبر السفن والطائرات أموالا ثابتة.

٣. تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة أيضا على الدخل الناشئ من الاستغلال المباشر أو تأجير أو استخدام الأموال الثابتة بأي شكل آخر.

٤. تطبق أحكام الفقرتين (١) و (٣) من هذه المادة أيضا على الدخل من الأموال الثابتة لأي مشروع.

المادة (٧)

أرباح المشروعات

١. تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط ما لم يكن المشروع يباشر النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها؛ فإذا كان المشروع يباشر نشاطه على النحو السابق ذكره يجوز فرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ ولكن فقط في حدود ما ينسب منها إلى تلك المنشأة المستقرة.

٢. مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة، إذا قام مشروع دولة متعاقدة بمباشرة النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، فإن ما ينسب إلى المنشأة المستقرة في كل دولة متعاقدة هو الأرباح التي يُتوقع تحقيقها بافتراض أنها مشروع مستقل ومنفصل يباشر الأنشطة ذاتها أو أنشطة مماثلة لها في الظروف ذاتها أو في ظروف مماثلة لها ويتعامل باستقلال تام مع المشروع الذي يعتبر بمثابة منشأة مستقرة له.

٣. عند تحديد أرباح منشأة مستقرة يُسمح بخصم المصروفات التي تتكبدها لأغراض مباشرة النشاط كمنشأة مستقرة؛ بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة بالقدر الذي تكبدته سواء في الدولة المتعاقدة الكائن فيها المنشأة المستقرة أو في أي مكان آخر.

٤. عند تحديد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة المستقرة على أساس توزيع الأرباح الكلية للمشروع على أجزائه المختلفة وفقا لما جرت به العادة لدى دولة متعاقدة، لا تحول أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة دون تحديد هذه الدولة المتعاقدة للأرباح التي تخضع للضريبة على هذا الأساس المعتاد للتوزيع، ومع ذلك يجب أن تكون النتيجة التي تسفر عنها طريقة التوزيع المتبعة متفقة مع المبادئ المنصوص عليها في هذه المادة.

٥. لا يمكن أن تنسب أي أرباح إلى منشأة مستقرة لمجرد شراء هذه المنشأة المستقرة بضائع أو سلعا للمشروع.

٦. لأغراض الفقرات السابقة من هذه المادة؛ تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة المستقرة بالطريقة ذاتها المتبعة في كل سنة ما لم يوجد سبب كاف يبرر اتباع طريقة أخرى.

٧. إذا تضمنت الأرباح عناصر للدخل أو الربح تم النص عليها بصفة مستقلة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية؛ فإن أحكام هذه المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة (٨)

النقل البحري والجوي

١. الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

٢. لأغراض تطبيق هذه المادة، تشمل عبارة "تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي" بواسطة مشروع:

(أ) تأجير أو استئجار السفن أو الطائرات بكامل التجهيزات والطاقم والمؤن واستخدامها للتشغيل في النقل الدولي؛

(ب) تأجير أو استئجار السفن أو الطائرات وفقا لنظام التأجير بدون طاقم القيادة إذا كان هذا التأجير أو الاستئجار يشكل نشاطا عارضا لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي؛

(ج) استخدام أو صيانة أو تأجير الحاويات إذا كان هذا الاستخدام أو الصيانة أو التأجير يشكل نشاطا عارضا لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي؛

(د) الفائدة على الحسابات المصرفية التي ترتبط مباشرة بتشغيل السفن او الطائرات في النقل الدولي؛

٣. تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة أيضا على الأرباح الناشئة من المشاركة في مجموعة (POOL) أو نشاط مشترك أو توكيل تشغيل عالمي.

المادة (٩)
المشروعات المشتركة

١. في حالة :

(أ) مشاركة مشروع دولة متعاقدة بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو في رأس مال مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى،

(ب) أو مشاركة الأشخاص ذاتهم بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو في رأس مال مشروع دولة متعاقدة ومشروع للدولة المتعاقدة الأخرى.

وإذا وضعت أو فرضت - في أي من الحالتين - شروط بين المشروعين في علاقتهما التجارية أو المالية، والتي تختلف عن الشروط التي يمكن وضعها بين المشروعات المستقلة؛ فإن أي أرباح يمكن أن تستحق لأي من المشروعين نتيجة لهذه الشروط ولكنها لم تستحق فعلا بسبب هذه الشروط، يجوز إدراجها ضمن أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعا لذلك .

٢. إذا أدرجت دولة متعاقدة - ضمن أرباح أي من مشروعاتها - أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى فرضت عليها الضريبة فيها - وأخضعتها تلك الدولة للضريبة تبعا لذلك - وكانت الأرباح المدرجة على هذا النحو من قبيل الأرباح التي ستتحقق لمشروع الدولة المشار إليها أولا إذا كانت الشروط المتفق عليها بين المشروعين هي الشروط ذاتها التي يمكن الاتفاق عليها بين مشروعين مستقلين؛ فإن هذه الدولة الأخرى تقوم بإجراء التسوية المناسبة للضريبة المفروضة فيها على هذه الأرباح. ويعتد عند إجراء التسوية بالأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، ويتم التشاور بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين إذا تطلب الأمر ذلك.

المادة (١٠)

أرباح الأسهم

١. أرباح الأسهم التي تدفعها أي شركة مقيمة في دولة متعاقدة ويستفيد بملكيتها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز فرض الضريبة أيضا على أرباح الأسهم هذه في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي دفعت أرباح الأسهم، وذلك وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الأرباح مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ فيجب ألا تزيد الضريبة المفروضة على هذا النحو على النسب الآتية:

(أ) صفر بالمائة (٠٪) من إجمالي مبلغ أرباح الأسهم، إذا كان المالك المستفيد شركة تملك بصفة مباشرة نسبة عشرة بالمائة (١٠٪) على الأقل من رأس مال الشركة التي تدفع أرباح الأسهم؛

(ب) عشرة بالمائة (١٠٪) من إجمالي أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.

ولا تؤثر هذه الفقرة في فرض الضريبة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

٣. على الرغم من أحكام الفقرة (٢)، تعفى الأرباح التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة من الضرائب في تلك الدولة المتعاقدة إذا كانت تدفع إلى:

(أ) بالنسبة لسلطنة عُمان:

(١) حكومة سلطنة عُمان؛

(٢) البنك المركزي العُماني؛

(٣) جهاز الاستثمار العُماني؛

(٤) أي صندوق معاشات منظم بموجب القانون العُماني؛

(٥) أي شخص من أشخاص القانون العام أو مؤسسة تملكهما بالكامل أو بصفة رئيسية حكومة سلطنة عُمان حسبما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين.

(ب) بالنسبة لإيرلندا:

(١) حكومة إيرلندا؛

(٢) بنك إيرلندا المركزي؛

(٣) وكالة إدارة الخزانة الوطنية؛

(٤) صندوق إيرلندا للاستثمار الاستراتيجي؛

(٥) أي صندوق معاشات منظم بموجب القانون الإيرلندي؛

(٦) أي شخص من أشخاص القانون العام أو مؤسسة تملكهما بالكامل أو بصفة رئيسية حكومة إيرلندا حسبما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين.

٤. يقصد بعبارة " أرباح الأسهم" المستخدمة في هذه المادة، الدخل من الأسهم أو الحقوق الأخرى التي لا تعتبر من قبيل الديون والمشاركة في الأرباح، وتشمل أيضا الدخل من الحقوق الأخرى للشركات والتي تخضع للمعاملة الضريبية ذاتها المقررة على الدخل من الأسهم وفقا لقوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح.

٥. لا تسري أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيما بدولة متعاقدة، ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧).

٦. إذا حققت شركة مقيمة بدولة متعاقدة أرباحا أو دخلا من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي توزعها الشركة ما لم تكن هذه الأرباح قد دفعت إلى مقيم في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أو كانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بمنشأة مستقرة كائنة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، ولا يجوز كذلك أن تفرض على أرباح الشركة غير الموزعة الضريبة التي تسري على أرباح الشركات غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم الموزعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كليا أو جزئيا من أرباح أو دخل نشأ في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١١)

فوائد الديون

١. الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة ويستفيد بملكيتها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة فقط في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز فرض الضريبة أيضا على هذه الفائدة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقا لقوانين هذه الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من فوائد الديون مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فيجب ألا تزيد الضريبة المفروضة على هذا النحو على نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من إجمالي مبلغ الفائدة.

٣. على الرغم من أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة، فإن الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة، وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يستفيد بملكيتها، تُفرض عليها الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إلى القدر الذي تكون فيه هذه الفائدة قد دفعت إلى:

(أ) حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى، وأي من تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المحلية أو البنك المركزي لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ب) بالنسبة لسلطنة عُمان، جهاز الاستثمار العُماني؛ وأي شخص من أشخاص القانون العام أو مؤسسة تملكهما بالكامل أو بصفة رئيسية حكومة سلطنة عُمان حسبما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين.

(ج) بالنسبة لإيرلندا، وكالة إدارة الخزانة الوطنية؛ وصندوق إيرلندا للاستثمار الاستراتيجي؛ وأي شخص من أشخاص القانون العام أو مؤسسة تملكهما بالكامل أو بصفة رئيسية حكومة إيرلندا حسبما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين.

(د) بالنسبة للدين الذي ينشأ كنتيجة من بيع بالآجل لأي معدات أو مشتريات أو خدمات؛

(ه) على أي قرض من أي نوع يمنحه بنك؛ أو

(و) على أي صندوق معاشات منظم وفقا للقانون العُماني أو القانون الإيرلندي.

٤. يقصد بكلمة " الفائدة " الواردة في هذه المادة الدخل الناشئ من الديون بجميع أنواعها سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن أو كانت تتضمن أو لا تتضمن حق المشاركة في أرباح المدين، وتشمل على وجه الخصوص الدخل من السندات الحكومية والدخل من السندات أو الصكوك بما في ذلك المكافآت والجوائز المتعلقة بهذه السندات الحكومية أو السندات أو الصكوك، إضافة إلى كل دخول آخر يُعامل كدخل من مال أقرض وفقا لقوانين الدولة المتعاقدة التي نشأ فيها الدخل، ولا تشمل أي دخل يعامل كأرباح أسهم وفقا للمادة (١٠). ولا تعتبر الغرامات المفروضة نتيجة التأخير في السداد من قبيل الفوائد لأغراض هذه المادة.

٥. لا تسري أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيما في دولة متعاقدة ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى، التي نشأت فيها الفائدة نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكانت مطالبة الدين الذي تدفع عنه الفائدة ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧).

٦. تعتبر الفائدة قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيما بهذه الدولة المتعاقدة. ومع ذلك إذا كان لدى الشخص الذي يسدد الفائدة - سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها - في دولة متعاقدة منشأة مستقرة ترتبط بالمديونية التي استحقت عنها الفائدة المدفوعة، وكانت هذه الفائدة قد تحملتها تلك المنشأة المستقرة؛ فإن الفائدة تعتبر أنها نشأت في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها تلك المنشأة المستقرة.

٧. إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة في مبلغ الفائدة المتعلق بمطالبة الدين الذي دفعت عنه هذه الفائدة، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها في حالة عدم وجود تلك العلاقة؛ فتطبق أحكام هذه المادة على المبلغ المشار إليه أخيرا فقط؛ وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (١٢)

الأتاوى

١. الأتاوى التي تنشأ في دولة متعاقدة ويستفيد بملكيتها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز أن تفرض أيضا على مثل هذه الأتاوى الضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وبمقتضى قوانين هذه الدولة المتعاقدة؛ ولكن إذا كان المالك المستفيد من الأتاوى مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى؛ فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تزيد على ثمانية بالمائة (٨٪) من إجمالي مبلغ الأتاوى.

٣. يقصد بكلمة "الأتاوى" الواردة في هذه المادة المدفوعات من أي نوع التي يتم تسلمها مقابل استخدام، أو حق استخدام أي حقوق للملكية الأدبية، أو الأعمال الفنية أو العلمية بما فيها الأفلام السينمائية، والتسجيلات على الأشرطة أو الوسائط الأخرى التي تستخدم للبث الصوتي أو المرئي أو أي وسائل إعادة إنتاج أو نقل أخرى، وأي براءات اختراع، أو علامات تجارية، أو تصميم أو طراز أو خطة أو عملية إنتاج أو تركيبة سرية، أو لاستخدام، أو حق استخدام المعدات الصناعية، أو

التجارية أو العلمية أو للمعلومات المتعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.

٤. لا تسري أحكام الفقرتين (١) و (٢) إذا كان المالك المستفيد من الأتاوى مقيما في دولة متعاقدة، ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوى نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع عنها الأتاوى ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧).

٥. تعتبر الأتاوى قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيما في تلك الدولة المتعاقدة، ومع ذلك إذا كان لدى الشخص الذي يدفع الأتاوى - سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها – منشأة مستقرة في دولة متعاقدة ترتبط بالحق الذي استحقت عنه الأتاوى، وكانت الأتاوى تتحملها هذه المنشأة المستقرة؛ فإن هذه الأتاوى تعتبر أنها نشأت في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة.

٦. إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الأتاوى والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر، إلى زيادة في مبلغ الأتاوى فيما يتعلق بالاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت عنها، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع والمالك المستفيد في حالة عدم وجود تلك العلاقة؛ فتطبق أحكام هذه المادة على مبلغ الأتاوى المشار إليه أخيرا فقط؛ وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (١٣)

الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال الثابتة المشار إليها في المادة (٦) والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. الأرباح الناتجة من التصرف في أموال منقولة تمثل جزءا من الأموال المخصصة لمباشرة نشاط منشأة مستقرة لمشروع دولة متعاقدة والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في هذه المنشأة المستقرة (سواء بمفردها أو مع المشروع بأكمله)، يجوز أن تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. الأرباح التي يحصل عليها مشروع دولة متعاقدة من التصرف في السفن أو الطائرات التي يتم تشغيلها في النقل الدولي أو في الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن أو الطائرات، تخضع للضريبة فقط في هذه الدولة المتعاقدة.

٤. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في :

(أ) أسهم - بخلاف الأسهم المدرجة في بورصة معترف بها- والتي تحقق نسبة تزيد على خمسين بالمائة (٥٠٪) من قيمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أموال منقولة كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو

(ب) فوائد شراكة أو ائتمان تحقق نسبة تزيد على خمسين بالمائة (٥٠٪) من قيمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أموال منقولة كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى،

يجوز أن تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٥. الأرباح الناتجة من التصرف في أي أموال أخرى بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) و (٤) من هذه المادة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في هذه الأموال.

المادة (١٤)

الدخل من الوظيفة

١. مع مراعاة أحكام المواد (١٥) و(١٧) و(١٨)، الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط، ما لم تؤد الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإذا أديت الوظيفة على هذا النحو، فإن المكافأة التي يحصل عليها منها يجوز فرض الضريبة عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، فإن المكافأة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة أديت في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا في حالة:

(أ) أن يكون المتسلّم موجودا في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها (١٨٣) مائة وثلاثة وثمانين يوما خلال أي فترة (١٢) اثني عشر شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية، و

(ب) أن تكون المكافأة قد دُفعت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، و

(ج) ألا تكون المكافأة قد تحملتها منشأة مستقرة لصاحب عمل كائن في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة؛ فإن المكافأة التي يُحصل عليها مقابل وظيفة تمت تأديتها على ظهر سفينة أو في طائرة يقوم بتشغيلها مشروع لدولة متعاقدة في النقل الدولي، يجوز فرض الضريبة عليها في هذه الدولة المتعاقدة.

المادة (١٥)

أتعاب المديرين

أتعاب المديرين والمدفوعات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا بمجلس إدارة شركة أو هيئة مماثلة لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز فرض الضريبة عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١٦)

الفنانون والرياضيون

١. على الرغم من أحكام المادة (١٤): فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فنانا في مجالات مثل المسرح، أو الصور المتحركة، أو الإذاعة الصوتية أو المرئية، أو موسيقيا، أو بصفته من الرياضيين: وذلك مقابل أنشطته الشخصية التي يباشرها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ يجوز أن يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. إذا كان الدخل يتعلق بأنشطة شخصية يباشرها فنان أو رياضي بهذه الصفة ولا يستحق للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر؛ فإن هذا الدخل - على الرغم من أحكام المادة (١٤) - يجوز أن تفرض عليه الضريبة في الدولة المتعاقدة التي يباشر فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.

٣. يُعفى الدخل الذي يحصل عليه فنان أو رياضي من مباشرة أنشطة في دولة متعاقدة من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، إذا كانت الزيارة لهذه الدولة المتعاقدة يتم تمويلها بالكامل أو بصفة رئيسية من الأموال العامة للدولة المتعاقدة الأخرى أو أحد تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المحلية أو أحد أشخاصها القانونية.

المادة (١٧)

معاش التقاعد والدفعات السنوية

١. مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) من المادة (١٨)، فإن معاش التقاعد والمكافآت المماثلة التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة أديت في الماضي وأي دفعات سنوية دفعت لهذا المقيم تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

٢. يقصد بعبارة "الدفعات السنوية" مبلغ معين يُدفع بصفة دورية في أوقات محددة في أثناء الحياة أو في أثناء مدة زمنية محددة أو مؤكدة وفقا لالتزام بالدفع مقابل تعويض نقدي مناسب وكامل بالنقود أو بما له قيمة نقدية.

٣. على الرغم من أحكام الفقرة (١)، فإن معاشات التقاعد والمكافآت المماثلة التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة وأي دفعات سنوية دفعت لهذا المقيم يجوز أن تخضع للضريبة أيضا في الدولة المتعاقدة التي نشأت منها إذا لم تفرض عليها الضريبة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا.

المادة (١٨)

الخدمة الحكومية

١. (أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة، بخلاف معاش التقاعد، التي تدفعها دولة متعاقدة أو تقسيم سياسي أو سلطة محلية أو أي شخص من أشخاص القانون العام لهذه الدولة إلى أي فرد مقابل ما أداه من خدمات لتلك الدولة المتعاقدة أو التقسيم أو السلطة أو شخص القانون العام، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

(ب) مع ذلك، تخضع هذه الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات قد تمت تأديتها في هذه الدولة المتعاقدة، وكان الفرد مقيما فيها، ويعتبر:

(١) من مواطني هذه الدولة؛ أو

(٢) لم يصبح مقيما في هذه الدولة المتعاقدة لغرض أداء هذه الخدمات فقط.

٢. (أ) إن أي معاش يدفع من قبل دولة متعاقدة أو يدفع من أموال صندوق أنشأته هذه الدولة المتعاقدة أو تقسيم سياسي أو سلطة محلية أو أي شخص من أشخاص القانون العام لهذه الدولة إلى أي فرد مقابل خدمات أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو التقسيم أو السلطة أو شخص القانون العام يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

(ب) ومع ذلك، يخضع هذا المعاش للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كان الفرد مقيما في هذه الدولة المتعاقدة ومن مواطنيها.

٣. تطبق أحكام المواد (١٤) و (١٥) و (١٦) و (١٧) على الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة، وعلى المعاشات المدفوعة مقابل أداء الخدمات التي ترتبط بنشاط تباشره دولة متعاقدة أو تقسيم سياسي أو سلطة محلية أو أي شخص من أشخاص القانون العام لهذه الدولة.

المادة (١٩)

الطلبة والمتدربون

المبالغ التي تدفع لطالب أو متدرب مباشرة قبل زيارته لدولة متعاقدة، مقيم أو كان مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، وكان قد حضر إلى الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا فقط لغرض تعليمه أو تدريبه فيها؛ وذلك لتغطية مصاريف إعاشته أو تعليمه أو تدريبه، لن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا، بشرط أن تكون هذه المدفوعات قد نشأت من مصادر خارج هذه الدولة المتعاقدة.

المادة (٢٠)

الأنواع الأخرى من الدخل

١. عناصر الدخل لمقيم في دولة متعاقدة، أيا ما كان منشؤها، والتي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

٢. لا تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل - بخلاف الدخل من الأموال الثابتة وفقا لتعريفها الوارد في الفقرة (٢) من المادة (٦) من هذه الاتفاقية - إذا كان المالك المستفيد لهذا الدخل مقيما في دولة متعاقدة ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الحق أو الملكية التي يدفع عنها الدخل ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

المادة (٢١)

قواعد متفرقة تسري على أنشطة محددة خارج الحدود

١. تسري أحكام هذه المادة بالرغم من أي حكم آخر من هذه الاتفاقية إذا كانت الأنشطة (التي تسمى في هذه المادة بـ"الأنشطة ذات الصلة") تمارس خارج الحدود فيما يتعلق باستكشاف واستغلال قاع البحر وباطن أرضه ومواردهما الطبيعية الكائنة في دولة متعاقدة.

٢. يعتبر أي مشروع لدولة متعاقدة يمارس أنشطة ذات صلة في الدولة المتعاقدة الأخرى – مع مراعاة الفقرة (٣) - أنه يمارس النشاط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها.

٣. لن تعتبر الأنشطة ذات الصلة التي يمارسها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها ثلاثين (٣٠) يوما خلال أي فترة اثني عشر (١٢) شهرا ، أنها تشكل ممارسة

نشاط عن طريق منشأة مستقرة كائنة في الدولة المتعاقدة. ولأغراض هذه الفقرة:

(أ) إذا ارتبط مشروع دولة متعاقدة يباشر أنشطة ذات صلة في الدولة المتعاقدة الأخرى بمشروع آخر يباشر أنشطة مماثلة بصفة جوهرية في تلك الدولة، فيعتبر المشروع السابق أنه يمارس كل هذه الأنشطة للمشروع الأخير إلا بالقدر الذي تكون فيه هذه الأنشطة تتم ممارستها في نفس وقت أنشطته ذاتها؛

(ب) يعتبر أي مشروع على أنه يرتبط بمشروع آخر إذا شارك بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو في رأس مال المشروع الآخر، أو مشاركة الأشخاص ذاتهم بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو في رأس مال المشروعين.

٤. الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة ترتبط بأنشطة ذات صلة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز – إلى القدر الذي تكون فيه هذه الواجبات تمت تأديتها خارج الحدود في الدولة المتعاقدة الأخرى- أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٥. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في:

(أ) حقوق الاستكشاف أو الاستغلال؛ أو

(ب) أسهم (أو أدوات مماثلة) تستمد قيمتها أو الجزء الأكبر من قيمتها بطريق مباشر أو غير مباشر من هذه الحقوق،

يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

يقصد ب "حقوق الاستكشاف أو الاستغلال" في هذه الفقرة حقوق في أصول يتم إنتاجها باستكشاف أو استغلال المصادر الطبيعية في قاع البحر أو باطنه في الدولة المتعاقدة الأخرى بما يشمل حقوق الحصول على فوائد من هذه الأصول أو لمصلحتها.

الفصل الرابع
طرق لإزالة الازدواج الضريبي

المادة (٢٢)
إزالة الازدواج الضريبي

١. يتم تجنب الازدواج الضريبي في سلطنة عُمان كما يأتي:

إذا حصل مقيم في سلطنة عُمان على دخل يجوز أن يخضع للضريبة في إيرلندا بالتطبيق لأحكام هذه الاتفاقية؛ فإن سلطنة عُمان تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل هذا المقيم يعادل ضريبة الدخل المدفوعة في إيرلندا إما مباشرة أو بإجراء الخصم، إلا أن ذلك الخصم لا يجوز أن يزيد على ذلك الجزء من الضريبة (كما هي محسوبة قبل الخصم) الذي ينسب إلى الدخل الذي يجوز فرض الضريبة عليه في إيرلندا.

٢. مع مراعاة أحكام قوانين إيرلندا المتعلقة بالسماح بائتمان مقابل ضريبة إيرلندية لضريبة واجبة السداد في إقليم خارج إيرلندا (والتي لا تؤثر على المبدأ العام لهذه الاتفاقية) كما يأتي:

(أ) ضريبة عُمان واجبة السداد وفقا لقوانين سلطنة عُمان وبالتماشي مع هذه الاتفاقية، سواء بطريق مباشر أو عن طريق الخصم على الأرباح أو الدخل أو المكاسب من مصادر داخل سلطنة عُمان (تستثنى في حالة أرباح الأسهم الضريبة الواجبة السداد المتعلقة بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم) يسمح بها كائتمان مقابل أي ضريبة إيرلندية يتم حسابها بالإشارة لذات الأرباح أو الدخل أو المكاسب التي تحسب الضريبة العُمانية بالرجوع إليها؛

(ب) في حالة أرباح الأسهم التي تدفعها شركة تقيم في سلطنة عُمان لشركة مقيمة في إيرلندا، وتسيطر بطريق مباشر أو غير مباشر على خمسة بالمائة (٥٪) أو أكثر من قوة التصويت في الشركة التي تدفع أرباح

الأسهم، يؤخذ عند الحسم في الحسبان - بالإضافة لأي ضريبة عُمانية سُمح بحسمها بموجب أحكام الفقرة الفرعية (أ) - الضريبة العُمانية الواجبة السداد بواسطة الشركة التي تتعلق بها الأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

٣. لأغراض الفقرتين (١) و(٢)، تعتبر الأرباح والدخل والمكاسب الرأسمالية التي يمتلكها مقيم في دولة متعاقدة التي يجوز أن تفرض عليها الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى وفقا لهذه الاتفاقية أنها قد تحققت من مصادر في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٤. في حالة إعفاء الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة من الضريبة وفقا لأي من أحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز لهذه الدولة المتعاقدة – مع ذلك- أخذ الدخل المعفى في الاعتبار عند حساب مبلغ الضريبة على متبقي دخل هذا المقيم.

الفصل الخامس
أحكام خاصة

المادة (٢٣)
الحق في الحصول على مزايا

١. على الرغم من الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، لا تمنح أي مزية وفقا لهذه الاتفاقية فيما يتعلق ببند من الدخل إذا كان من المعقول استنتاج – مع مراعاة جميع الوقائع والظروف- أن الحصول على تلك المنفعة كان أحد الأغراض الرئيسية لأي ترتيبات أو معاملة قادت بطريق مباشر أو غير مباشر إلى حصول تلك المنفعة – ما لم يثبت أن منح هذه المنفعة في هذه الظروف يتماشى مع هدف وغرض الأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية.

٢. في حالة حرمان شخص من منفعة وفقا لهذه الاتفاقية بموجب الفقرة (١)، فإن السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي كانت ستمنح هذه المنفعة ستعامل هذا الشخص مع ذلك على أنه مستحق لهذه المنفعة أو لمزايا مختلفة فيما يتعلق ببند محدد من الدخل – إذا حددت هذه السلطة المختصة- بناء على طلب من ذلك الشخص وبعد الأخذ في الاعتبار الوقائع والظروف ذات الصلة- أن يمنح هذه المزايا التي كانت ستمنح في غياب المعاملة أو الترتيب المشار إليه في الفقرة (١).

٣. يجب على السلطة المختصة في دولة متعاقدة مشاورة السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى قبل حرمان أي منفعة بموجب الفقرة (١) أو رفض الطلب المرفوع وفقا للفقرة (٢).

المادة (٢٤)

عدم التمييز

١. لا يجوز إخضاع مواطني دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضرائب أو التزامات أخرى تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبئا من الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ممن يوجدون في الظروف ذاتها وبصفة خاصة ما يتعلق بالإقامة. وتسري هذه الأحكام – على الرغم من أحكام المادة (١) – أيضا على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما.

٢. لا يجوز إخضاع الأشخاص عديمي الجنسية المقيمين في دولة متعاقدة في أي من الدولتين المتعاقدتين لأي ضرائب أو التزامات أخرى تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبئا من الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة المعنية ممن يوجدون في الظروف ذاتها وبصفة خاصة ما يتعلق بالإقامة.

٣. لا تخضع أي منشأة مستقرة لمشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى تقل في مزاياها عن الضرائب التي تفرض على مشروعات هذه الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تمارس الأنشطة ذاتها. ولا يفسر هذا النص على أنه يلزم أي دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي بدلات أو إعفاءات أو تخفيضات شخصية لأغراض الضرائب تبعا للحالة المدنية أو الأعباء العائلية والتي تمنحها للمقيمين فيها.

٤. باستثناء الحالات التي تسري عليها أحكام الفقرة (١) من المادة (٩) أو الفقرة (٧) من المادة (١١) أو الفقرة (٦) من المادة (١٢)؛ فإن فوائد الديون والأتاوى والنفقات الأخرى التي يدفعها مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يتم خصمها لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع وفقا للشروط ذاتها كما لو كانت قد دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا.

٥. مشروعات أي دولة متعاقدة والتي يملك رؤوس أموالها كليا أو جزئيا أو يسيطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شخص أو أكثر مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، لن تخضع في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا لأي ضرائب أو التزامات تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبئا من الضرائب أو الالتزامات المتعلقة بها التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها المشروعات الأخرى المماثلة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا.

٦. تسري أحكام هذه المادة – على الرغم من أحكام المادة (٢) - على الضرائب من أي نوع وصفة.

المادة (٢٥)

إجراءات الاتفاق المتبادل

١. إذا اعتبر شخص أن الإجراءات التي اتخذتها إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتاهما تؤدي أو ستؤدي إلى فرض ضريبة عليه بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية، يجوز له بغض النظر عن المعالجات التي ينص عليها القانون الداخلي لهاتين الدولتين المتعاقدتين، أن يعرض قضيته على السلطة المختصة في أيّ من الدولتين المتعاقدتين. ويجب عرض القضية خلال (٣) ثلاث أعوام من تاريخ الإخطار الأول بالإجراء الذي نتج عنه فرض ضريبة تخالف أحكام الاتفاقية.

٢. إذا تبين للسلطة المختصة أن المعارضة لها ما يبررها؛ وإذا لم تكن قادرة بذاتها على التوصل إلى حل مناسب لذلك؛ فإنها تسعى إلى التوصل لحل القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك بقصد تجنب فرض الضريبة المخالفة لأحكام الاتفاقية. ويطبق أي اتفاق يتم التوصل إليه بغض النظر عن مدد التقادم المحددة في القانون الداخلي للدولتين المتعاقدتين.

٣. تسعى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين إلى التوصل عن طريق الاتفاق المتبادل لحل أي صعوبات أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، كما يجوز لهما التشاور معا لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية.

٤. يجوز للسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين الاتصال مباشرة فيما بينهما؛ بغرض التوصل إلى اتفاق بالمفهوم المحدد في الفقرات السابقة.

المادة (٢٦)

تبادل المعلومات

١. تقوم السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين بتبادل المعلومات بالقدر اللازم لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو لتنفيذ القوانين الداخلية المتعلقة بالضرائب من أي نوع وصفة التي تفرض نيابة عن الدولتين المتعاقدتين أو تقسيماتهما السياسية أو سلطاتهما المحلية، وذلك في الحدود التي لا تكون فيها هذه الضرائب غير متفقة مع أحكام الاتفاقية. ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بأحكام المادتين (١) و (٢) من هذه الاتفاقية.

٢. تعامل أي معلومات تحصل عليها أي دولة متعاقدة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة كمعلومات سرية أسوة بالمعلومات التي يتم الحصول عليها وفقا للقوانين الداخلية لتلك الدولة المتعاقدة، ويُفضى بها فقط للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والجهات الإدارية) المختصة بالربط أو التحصيل أو التنفيذ أو الاتهام أو تحديد الاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة، أو بالمراقبة على ما ذكر أعلاه. وعلى أولئك الأشخاص أو هذه السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط، ولكن يجوز إفشاء سريتها عند نظر الدعاوى القضائية العمومية أمام المحاكم أو عند إصدار الأحكام القضائية. وبالرغم مما سبق، يجوز استخدام المعلومات التي تتسلّمها دولة متعاقدة لأغراض أخرى عندما يجوز استخدام هذه المعلومات بموجب قوانين الدولتين المتعاقدتين وبموجب تخويل من السلطة المختصة للدولة المزودة بالمعلومات.

٣. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة على أنهما تفرضان التزاما على الدولة المتعاقدة سواء:

(أ) لتنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسة الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة أو للدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ب) لتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين أو الإجراءات المعتادة للإدارة في تلك الدولة المتعاقدة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ج) لتقديم معلومات تؤدي إلى إفشاء سرية أي حرفة أو نشاط صناعي أو تجاري أو سر مهني أو طريقة تجارية أو معلومات، يكون إفشاء سرية أي منها متعارضا مع النظام العام.

٤. عند طلب معلومات من قبل دولة متعاقدة بموجب هذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستعمال إجراءاتها في جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، حتى لو لم تحتج تلك الدولة المتعاقدة الأخرى هذه المعلومات لأغراض ضريبتها الخاصة. يخضع الالتزام الوارد في الجملة السابقة لتقييدات الفقرة (٣) من هذه المادة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر هذه التقييدات على أنها تسمح لدولة متعاقدة برفض إعطاء معلومات فقط لأنه ليس لها اهتمام داخلي في هذه المعلومات.

٥. لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة على أنها تسمح لدولة متعاقدة برفض إعطاء معلومات فقط لأن المعلومات محفوظة لدى مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أو ممثل أو شخص يتصرف في وكالة أو قدرة ائتمانية، أو بسبب أن (المعلومات) لها علاقة بمصالح الملكية في أحد الأشخاص.

المادة (٢٧)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والمسؤولون القنصليون

لا يترتب على هذه الاتفاقية الإخلال بالامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو المسؤولين القنصليين المقررة بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بمقتضى أحكام اتفاقيات خاصة.

المادة (٢٨)

ملحق الاتفاقية

يعتبر الملحق المرفق جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

الفصل السادس

أحكام نهائية

المادة (٢٩)

سريان الاتفاقية

تخطر كل من الدولتين المتعاقدتين الدولة المتعاقدة الأخرى كتابة من خلال القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات التي يتطلبها قانونها لنفاذ أحكام هذه الاتفاقية، وتسري هذه الاتفاقية من تاريخ آخر هذين الإخطارين، وحينئذ تكون الاتفاقية نافذة وفقا لما يأتي:

(أ) في سلطنة عُمان:

(١) فيما يتعلق بالضرائب المحجوزة من المنبع: للمبالغ المدفوعة أو المضافة في الحساب في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي مباشرة تاريخ سريان الاتفاقية؛

(٢) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى: عن أي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي مباشرة تاريخ سريان الاتفاقية.

(ب) في إيرلندا:

(١) فيما يتعلق بضريبة الدخل، والضريبة الاجتماعية الشاملة وضريبة المكاسب الرأسمالية عن أي سنة ربط تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي مباشرة تاريخ سريان هذه الاتفاقية؛

(٢) فيما يتعلق بضريبة الشركات، عن أي سنة مالية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي مباشرة تاريخ سريان هذه الاتفاقية؛

المادة (٣٠)

إنهاء الاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية نافذة لحين إنهائها من قبل إحدى الدولتين المتعاقدتين، ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين إنهاء الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية بتوجيه إخطار كتابي بالإنهاء قبل (٦) ستة أشهر على الأقل، قبل نهاية أي سنة ميلادية بعد انقضاء فترة (٥) خمسة أعوام من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؛

وفي هذه الحالة يوقف سريان الاتفاقية:

(أ) في سلطنة عُمان:

(١) فيما يتعلق بالضرائب المحجوزة من المنبع: للمبالغ المدفوعة أو المضافة في الحساب في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير في السنة الميلادية التي تلي مباشرة تلك السنة التي قدم فيها هذا الإخطار بالإنهاء؛ و

(٢) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى: عن أي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير في السنة الميلادية التي تلي مباشرة تلك السنة التي قدم فيها هذا الإخطار بالإنهاء.

(ب) في إيرلندا:

(١) فيما يتعلق بضريبة الدخل، والضريبة الاجتماعية الشاملة وضريبة المكاسب الرأسمالية عن أي سنة ربط تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير في السنة الميلادية التي تلي مباشرة تلك السنة التي قدم فيها هذا الإخطار بالإنهاء؛ و

(٢) فيما يتعلق بضريبة الشركات، عن أي سنة مالية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير في السنة الميلادية التي تلي مباشرة تلك السنة التي قدم فيها هذا الإخطار بالإنهاء؛

إثباتا لما تقدم؛ قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخولة لهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت في مسقط، في اليوم الخميس من ٢٢/١١/١٤٤٥هـ، الموافق ٣١/٥/٢٠٢٤م، من نسختين أصليتين متطابقتين باللغتين العربية والإنجليزية، ويكون للنصين حجية متساوية؛ وفي حالة الاختلاف بين النصوص أو التفسير، يعتد بالنص الإنجليزي.

عن	عن
سلطنة عمان	إيرلندا

ملحق الاتفاقية
بين
سلطنة عُمان و إيرلندا
لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل
ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها

في يوم التوقيع على الاتفاقية بين سلطنة عُمان وإيرلندا لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها، اتفق الطرفان الموقعان على الأحكام الآتية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية المشار إليها:

١. بالإشارة إلى الاتفاقية:

في حالة استحقاق أي شراكة – بموجب أي من أحكام هذه الاتفاقية- لإعفاء من ضريبة إيرلندا على أي دخل لكونها مقيمة في سلطنة عُمان، فإن هذا الحكم لا يفسر حق إيرلندا بالتقيد في فرض الضريبة على أي عضو من الشراكة بصفته شخصا مقيما في إيرلندا لأغراض الضريبة الإيرلندية (سواء أكان مقيما كذلك في سلطنة عُمان لأغراض الضريبة العُمانية)، على نصيبه من دخل الشراكة، ولكن سيعتبر هذا الدخل – وفقا لأغراض المادة (٢٢) - دخلا من مصادر داخل سلطنة عُمان.

٢. فيما يتعلق بالمادة (٤):

لن يعتبر أي صندوق تعاقدي مشترك مؤسس في إيرلندا مقيما في إيرلندا، وسيعامل على أنه شفاف ماليا لأغراض منح مزايا الاتفاقية.

٣. فيما يتعلق بالمادة (٤):

يكون مفهوما أنه يحق للأفراد التالين الذين ينظر إليهم كمقيمين في سلطنة عُمان المطالبة بالمزايا التي توفرها هذه الاتفاقية:

(أ) أي فرد له موطن أو إقامة في سلطنة عُمان ومن مواطنيها أو ظل مقيما في سلطنة عُمان لفترة (٥) خمسة أعوام أو أكثر؛

(ب) أي فرد يتعين عليه دفع ضريبة دخل في سلطنة عُمان بسبب موطنه أو إقامته أو أي اعتبار آخر ذي طبيعة مماثلة في حالة تلقي ذلك الفرد للدخل.

٤. فيما يتعلق بالمواد (٤) و(١٦) و(١٨):

لأغراض الفقرة (١) من المادة (٤)، والفقرة (٣) من المادة (١٦)، والمادة (١٨)، يكون مفهوما أن مصطلح "شخص القانون العام" ينطبق فقط على سلطنة عُمان، ويقصد به كيان يتم تأسيسه بموجب مرسوم سلطاني لسلطنة عُمان، ويكون مملوكا بالكامل لحكومة سلطنة عُمان.

٥. بالإشارة إلى المادة (٦):

يكون مفهوما أن عبارة "زراعة" تشمل تربية وزراعة الأسماك.

٦. بالإشارة إلى المادة (٧):

يكون مفهوما أن أحكام الفقرة (٣) لا تمنع الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة من تطبيق قوانين وقواعد تلك الدولة المتقاعدة المتعلقة بالخصومات عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة للمنشأة المستقرة لأغراض الضريبة لتلك الدولة المتعاقدة.

٧. بالإشارة إلى الفقرة (٣) من المادة (١٢):

يكون مفهوما أن مصطلح "استخدام أو الحق في استخدام المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية" لا يشمل إيجار طائرات أو محركات طائرات.

٨. بالإشارة إلى الفقرة (٥) من المادة (١٣):

في حالة قيام أي فرد:

(أ) بالتوقف عن كونه مقيما في دولة متعاقدة،

(ب) بالتصرف في ملكية اكتسبت قبل اليوم الأول من السنة التي توقف فيها عن كونه مقيما في الدولة المتعاقدة كما تمت الإشارة إليه في الفقرة الفرعية (أ)، و

(ج) بأن يصبح مقيما مجددا في الدولة المتعاقدة خلال (٥) خمسة أعوام من توقف كونه مقيما بتلك الصفة،

فلن تؤثر أحكام الفقرة (٥) على حق الدولة المتعاقدة في فرض ضريبة على الفرد وفقا لقانونها بالإشارة إلى ذلك التصرف.

AGREEMENT BETWEEN

THE
SULTANATE OF OMAN AND IRELAND FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND

THE PREVENTION OF TAX EVASION AND AVOIDANCE

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of Ireland,

Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their cooperation in tax matters,

Intending to conclude an Agreement for the elimination of double taxation with respect to taxes on income without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Agreement for the indirect benefit of residents of other States),

Have agreed as follows:

CHAPTER I

SCOPE OF THE AGREEMENT

Article 1

Persons Covered

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2

Taxes Covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed by each Contracting State, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:

(a) in the case of the Sultanate of Oman:

(i) the income tax

(hereinafter referred to as "Omani tax");

(b) in the case of Ireland:

(i) the income tax;

(ii) the universal social charge;

(iii) the corporation tax; and

(iv) the capital gains tax;

(hereinafter referred to as "Irish tax").

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their taxation laws.

CHAPTER II

DEFINITIONS

Article 3

General Definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

(a) the term "Sultanate of Oman" means the territory of the Sultanate of Oman and the islands belonging thereto, including the territorial waters and any area outside the territorial waters over which the Sultanate of Oman may, in accordance with international law and the laws of the Sultanate of Oman, exercise sovereign rights with respect to the exploration and exploitation of the natural resources of the sea-bed and the sub-soil and the superjacent waters;

(b) the term "Ireland" includes any area outside the territorial waters of Ireland which has been or may hereafter be designated, under the laws of Ireland concerning the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf, as an area within which Ireland may exercise such sovereign rights and jurisdiction as are in conformity with international law;

(c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean the Sultanate of Oman or Ireland, as the context requires; and the term "Contracting States" means the Sultanate of Oman and Ireland;

(d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

(e) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;

(f) the term "enterprise" applies to the carrying on of any business;

(g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

(h) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

(i) the term "national", in relation to a Contracting State, means:

  (i) any individual possessing the nationality or citizenship of that Contracting State; and

  (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State;

(j) the term "competent authority" means:

  (i) in the case of the Sultanate of Oman, the Chairman of Tax Authority or his authorised representative;

(ii) in the case of Ireland, the Revenue Commissioners or their authorised representative;

(k) the term "business" includes the performance of professional services and of other activities of an independent character.

2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that Contracting State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that Contracting State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that Contracting State.

Article 4

Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that Contracting State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management, place of incorporation or any other criterion of a similar nature, and also includes that Contracting State and any political subdivision or local authority or statutory body thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that Contracting State in respect only of income from sources in that Contracting State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

(a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

(b) if the Contracting State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;

(c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State of which he is a national;

(d) if the status of the resident cannot be determined by reason of subparagraphs (a) to (c) in that sequence, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, the competent authorities of the Contracting States shall endeavor to determine by mutual agreement the Contracting State of which such person shall be deemed to be a resident for the purposes of the Agreement, having regard to its place of effective management, the place where it is incorporated or otherwise constituted and any other relevant factors. In the absence of such agreement, such person shall not be entitled to any relief or exemption from tax provided by this Agreement except to the extent and in such manner as may be agreed upon by the competent authorities of the Contracting States.

Article 5

Permanent Establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:

(a) a place of management;

(b) a branch;

(c) an office;

(d) a factory;

(e) a workshop; and

(f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. The term "permanent establishment" also encompasses a building site or a construction or assembly or installation project or supervisory activity in connection therewith, but only if such site, project or activity lasts more than six (6) months.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

(a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;

(b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

(c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

(d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

(e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;

(f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 of this Article applies -

is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 of this Article which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, and conditions are made or imposed between the enterprise and the agent in their commercial and financial relations which differ from those that would have been made between independent enterprises, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

CHAPTER III

TAXATION OF INCOME

Article 6

Income from Immovable Property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply. Usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources shall also be considered as "immovable property". Ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 of this Article shall also apply to the income from immovable property of an enterprise.

Article 7

Business Profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid,

the profits of the enterprise may be taxed in the other Contracting State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3 of this Article, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.
4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 of this Article shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary. The method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income or gains which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8

Shipping and Air Transport

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that Contracting State.
2. For the purposes of this Article, the term "operation of ships or aircraft in international traffic" by an enterprise, includes:
   (a) the charter, lease or rental of ships or aircraft fully equipped, manned and supplied, and used in the operation of international traffic;
   (b) the charter, lease or rental on a bare boat basis of ships or aircraft, where such charter, lease or rental is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic;
   (c) the use, maintenance or rental of containers, where such use, maintenance or rental is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic;
   (d) interest on bank accounts directly connected with the operation of ships or aircraft in international traffic.
3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9

Associated Enterprises

1. Where
   (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

(b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that Contracting State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first mentioned Contracting State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10

Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:

(a) zero per cent (0%) of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company which holds directly at least ten per cent (10%) of the capital of the company paying the dividends;

(b) ten per cent (10%) of the gross amount of the dividends in all other cases.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State shall be exempt from tax in that Contracting State where it is paid to:

(a) in the case of the Sultanate of Oman:

(i) the Government of the Sultanate of Oman;

(ii) the Central Bank of Oman;

(iii) the Oman Investment Authority;

(iv) any pension fund organised under Omani law;

(v) any other statutory body or institution wholly or mainly owned by the Government of the Sultanate of Oman, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States.

(b) in the case of Ireland:

(i) the Government of Ireland;

(ii) the Central Bank of Ireland;

(iii) the National Treasury Management Agency;

(iv) the Ireland Strategic Investment Fund;

(v) any pension fund organised under Irish law;

(vi) any other statutory body or institution wholly or mainly owned by the Government of Ireland, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States.

4. The term "dividends" as used in this Article means income from shares or other rights, not being debt claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.
5. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident through a permanent establishment situated therein and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.
6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Contracting State.

Article 11

Interest

1. Interest arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the interest is

a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed five per cent (5%) of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 of this Article, interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State who is the beneficial owner thereof shall be taxable only in that other Contracting State to the extent that such interest is paid:
   (a) to the Government of that other Contracting State, a political subdivision or local authority thereof or to the Central Bank of that other Contracting State;
   (b) in the case of the Sultanate of Oman, to the Oman Investment Authority and any other statutory body or institution wholly owned by the Government of the Sultanate of Oman, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States.
   (c) in the case of Ireland, to the National Treasury Management Agency, the Ireland Strategic Investment Fund and any other statutory body or institution wholly or mainly owned by the Government of Ireland, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States;
   (d) with respect to indebtedness arising as a consequence of the sale on credit of any equipment, merchandise or services;
   (e) on any loan of whatever kind granted by a bank; or
   (f) to any pension fund organised under Omani law or Irish law.
4. The term "interest" as used in this Article means income from debt claims of every kind, whether or not secured by mortgage, and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures as well as all other income treated as income from money lent by the laws of the Contracting State in which the income arises but does not include any income which is

treated as a dividend under Article 10. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein and the debt claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.
6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.
7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12

Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed eight per cent (8%) of the gross amount of the royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work, including cinematographic films and recordings on tape or other media used for radio or television broadcasting or other means of reproduction or transmission, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.
5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State where the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such

relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13

Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), may be taxed in that other Contracting State.
3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic, or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that Contracting State.
4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of:
   (a) shares, other than shares quoted on a recognised stock exchange, deriving more than fifty per cent (50%) of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State; or
   (b) an interest in a partnership or trust deriving more than fifty per cent (50%) of its value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State,

may be taxed in that other Contracting State.

5. Gains from the alienation of any property, other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3 and 4 of this Article, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14

Income from Employment

1. Subject to the provisions of Articles 15, 17 and 18, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first mentioned Contracting State if:
   (a) the recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate one hundred eighty three (183) days in any twelve (12) months period commencing or ending in the fiscal year concerned, and
   (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State, and
   (c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other Contracting State.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting State may be taxed in that Contracting State.

Article 15

Directors' Fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or similar body of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

Article 16

Entertainers and Sportspersons

1. Notwithstanding the provisions of Article 14, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from that resident's personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson acting as such accrues not to the entertainer or sportsperson but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Article 14, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.
3. Income derived by an entertainer or a sportsperson from activities exercised in a Contracting State shall be exempt from tax in that Contracting State, if the visit to that Contracting State is supported wholly or mainly by public funds of the other Contracting State or any political subdivision or local authority or statutory body thereof.

Article 17

Pensions and Annuities

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 18, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment and any annuity paid to such a resident shall be taxable only in that Contracting State.

2. The term "annuity" means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State and any annuity paid to such a resident may also be taxed in the Contracting State from which they arise, if they are not taxed in the first-mentioned Contracting State.

Article 18

Government Service

1. (a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or political subdivision or local authority or statutory body thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority or body shall be taxable only in that Contracting State.

   (b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that Contracting State and the individual is a resident of that Contracting State who:

   (i) is a national of that Contracting State; or

   (ii) did not become a resident of that Contracting State solely for the purpose of rendering the services.

2. (a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or political subdivision or local authority or statutory body thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority or body shall be taxable only in that Contracting State.

(b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that Contracting State.

3. The provisions of Articles 14, 15, 16 and 17 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration, and to pensions, in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or political subdivision or local authority or statutory body thereof.

Article 19

Students and Apprentices

Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that first-mentioned Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.

Article 20

Other Income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.
2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6 of this Agreement, if the beneficial owner of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such

permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

Article 21

Miscellaneous Rules Applicable to Certain Offshore Activities

1. The provisions of this Article shall apply notwithstanding any other provision of this Agreement where activities (in this Article called "relevant activities") are carried on offshore in connection with the exploration or exploitation of the sea bed and subsoil and their natural resources situated in a Contracting State.
2. An enterprise of a Contracting State which carries on relevant activities in the other Contracting State shall, subject to paragraph 3, be deemed to be carrying on business in that other Contracting State through a permanent establishment situated therein.
3. Relevant activities which are carried on by an enterprise of a Contracting State in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate thirty (30) days within any period of twelve (12) months shall not constitute the carrying on of business through a permanent establishment situated therein. For the purposes of this paragraph:
   (a) where an enterprise of a Contracting State carrying on relevant activities in the other Contracting State is associated with another enterprise carrying on substantially similar relevant activities there, the former enterprise shall be deemed to be carrying on all such activities of the latter enterprise, except to the extent that those activities are carried on at the same time as its own activities;
   (b) an enterprise shall be regarded as associated with another enterprise if one participates directly or indirectly in the management, control or capital of the other or if the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of both enterprises.

4. Salaries, wages and similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment connected with relevant activities in the other Contracting State may, to the extent that the duties are performed offshore in that other Contracting State, be taxed in that other Contracting State.
5. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of:
   (a) exploration or exploitation rights; or
   (b) shares (or comparable instruments) deriving their value or the greater part of their value directly or indirectly from such rights,

may be taxed in that other Contracting State.

In this paragraph "exploration or exploitation rights" mean rights to assets to be produced by the exploration or exploitation of the seabed or subsoil or their natural resources in the other Contracting State, including rights to interests in or to the benefit of such assets.

CHAPTER IV

METHODS FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

Article 22

Elimination of Double Taxation

1. In the Sultanate of Oman, double taxation shall be eliminated as follows:

   Where a resident of the Sultanate of Oman derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in Ireland, the Sultanate of Oman shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident an amount equal to the income tax paid in Ireland, whether directly or by deduction. Such deduction shall not, however, exceed that part of the income tax (as computed before the deduction is given) which is attributable to the income which may be taxed in Ireland.

2. Subject to the provisions of the laws of Ireland regarding the allowance as a credit against Irish tax of tax payable in a territory outside Ireland (which shall not affect the general principle hereof) -

   (a) Omani tax payable under the laws of the Sultanate of Oman and in accordance with this Agreement, whether directly or by deduction, on profits, income or gains from sources within the Sultanate of Oman (excluding in the case of a dividend tax payable in respect of the profits out of which the dividend is paid) shall be allowed as a credit against any Irish tax computed by reference to the same profits, income or gains by reference to which Omani tax is computed;

   (b) in the case of a dividend paid by a company which is a resident of the Sultanate of Oman to a company which is a resident of Ireland and which controls directly or indirectly 5 per cent or more of the voting power in the company paying the dividend, the credit shall take into account (in addition to any Omani tax creditable under the provisions of subparagraph (a) Omani tax payable by the company in respect of the profits out of which such dividend is paid.

3. For the purposes of paragraphs 1 and 2 profits, income and capital gains owned by a resident of a Contracting State which may be taxed in the other Contracting State in accordance with this Agreement shall be deemed to be derived from sources in that other Contracting State.

4. Where, in accordance with any provision of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that Contracting State, that Contracting State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

CHAPTER V

SPECIAL PROVISIONS

Article 23

Entitlement to Benefits

1. Notwithstanding the other provisions of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Agreement.
2. Where a benefit under this Agreement is denied to a person under paragraph 1, the competent authority of the Contracting State that would otherwise have granted this benefit shall nevertheless treat that person as being entitled to this benefit, or to different benefits with respect to a specific item of income, if such competent authority, upon request from that person and after consideration of the relevant facts and circumstances, determines that such benefits would have been granted in the absence of the transaction or arrangement referred to in paragraph 1.
3. The competent authority of a Contracting State shall consult with the competent authority of the other Contracting State before denying a benefit under paragraph 1 or rejecting a request made under paragraph 2.

Article 24

Non Discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than

the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. Stateless persons who are residents of a Contracting State shall not be subjected in either Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of the State concerned in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.
3. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that other Contracting State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
4. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12, apply, interest, royalties, and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first mentioned Contracting State.
5. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and

connected requirements to which other similar enterprises of the first mentioned Contracting State are or may be subjected.

6. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 25

Mutual Agreement Procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those Contracting States, present his case to the competent authority of either Contracting State. The case must be presented within three (3) years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.
2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.
3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 26

Exchange of Information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2 of this Agreement.
2. Any information received under paragraph 1 of this Article by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1 of this Article, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Notwithstanding the foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the laws of both Contracting States and the competent authority of the supplying Contracting State authorises such use.
3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:
   (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
   (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

(c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other Contracting State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 of this Article but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 of this Article be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 27

Members of Diplomatic Missions and Consular Posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 28

Protocol

The attached Protocol is an integral part of this Agreement.

CHAPTER VI

FINAL PROVISIONS

Article 29

Entry into Force

Each of the Contracting States shall notify the other Contracting State in writing through diplomatic channels of the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force on the date of the later of these notifications and shall thereupon have effect:

(a) in the Sultanate of Oman:

(i) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid or credited on or after the first day of January next following the date on which this Agreement enters into force, and

(ii) in respect of other taxes, for any tax year commencing on or after the first day of January next following the date on which this Agreement enters into force.

(b) in Ireland:

(i) in respect of income tax, the universal social charge and capital gains tax, for any year of assessment beginning on or after the first day of January next following the date on which this Agreement enters into force, and

(ii) in respect of corporation tax, for any financial year beginning on or after the first day of January next following the date on which this Agreement enters into force;

Article 30

Termination

This Agreement shall remain in force until terminated by one of the Contracting States. Either Contracting State may terminate the Agreement through diplomatic channels, by giving a written notice of termination at least six (6) months before the end of any calendar year after the period of five (5) years from the date on which the Agreement enters into force.

In such event, the Agreement shall cease to have effect:

(a) in the Sultanate of Oman:

(i) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid or credited on or after the first day of January in the calendar year immediately following that in which the notice of such termination is given, and

(ii) in respect of other taxes, for any tax year commencing on or after the first day of January in the calendar year immediately following that in which the notice of such termination is given.

(b) in Ireland:

(i) in respect of income tax, the universal social charge and capital gains tax, for any year of assessment beginning on or after the first day of January in the calendar year immediately following that in which the notice of such termination is given, and

(ii) in respect of corporation tax, for any financial year beginning on or after the first day of January in the calendar year immediately following that in which the notice of such termination is given;

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Agreement.

Done at Muscat the Thursday day of 22th/11/1445AH, corresponding to 30 May 2024 in two identical originals each in the Arabic and English languages, both texts being equally authoritative. In case of discrepancy between the texts or in interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE SULTANATE OF OMAN	FOR IRELAND

PROTOCOL AGREEMENT BETWEEN

THE SULTANATE OF OMAN AND IRELAND FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND

THE PREVENTION OF TAX EVASION AND AVOIDANCE

On the date of signing of the Agreement between the Sultanate of Oman and Ireland for the Elimination of Double Taxation with respects to Taxes on Income and the Prevention of Tax Evasion and Avoidance (hereinafter referred to as "the Agreement"), the signatories have agreed on the following provisions which shall form an integral part of the said Agreement:

1. With reference to the Agreement:

Where, under any provision of this Agreement, a partnership is entitled to exemption from Irish tax as resident of the Sultanate of Oman on any income, such a provision shall not be construed as restricting the right of Ireland to charge any member of the partnership, being a person who is resident in Ireland for the purposes of Irish tax (whether or not he is also resident in the Sultanate of Oman for the purposes of Omani tax), to tax on his share of the income of the partnership; but any such income shall be deemed for the purposes of Article 22 to be income from sources within the Sultanate of Oman.

2. With reference to Article 4:

A Common Contractual Fund established in Ireland shall not be regarded as a resident of Ireland and shall be treated as fiscally transparent for the purposes of granting treaty benefits.

3. With reference to Article 4:

It is understood that it is the following individuals that shall be regarded as a resident of the Sultanate of Oman entitled to claim the benefits provided by this Agreement:

(a) An individual who has his domicile or residence in the Sultanate of Oman and is a national thereof or who is resident in the Sultanate of Oman for a period of five (5) years or more;

(b) Any individual if that individual shall pay income tax in the Sultanate of Oman on income by reason of domicile, residence or any other criterion of a similar nature, where that individual is in receipt of income.

4. With reference to Articles 4, 16 and 18:

For the purposes of paragraph 1 of Article 4, paragraph 3 of Article 16 and Article 18, it is understood that the term "statutory body" shall only apply to the Sultanate of Oman and means a body constituted under Royal Decree of the Sultanate of Oman and wholly owned by the Government of the Sultanate of Oman.

5. With reference to Article 6:

It is understood that the term “agriculture” includes the breeding and cultivation of fish.

6. With reference to Article 7:

It is understood that the provisions of paragraph 3 do not prevent the Contracting State in which the permanent establishment is situated from applying the provisions of laws and regulations of that Contracting State relating to deductions when determining the taxable income of the permanent establishment for the tax purposes of that Contracting State.

7. With reference to paragraph 3 of Article 12:

It is understood that the term "the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment" does not include the rental of aircraft or aircraft engines.

8. With reference of paragraph 5 of Article 13:

Where an individual:

(a) ceases to be resident of a Contracting State,

(b) disposes of property acquired prior to the first day of the year in which he ceased to be resident of the Contracting States as mentioned in subparagraph (a), and

(c) becomes resident again of the Contracting State within five (5) years of ceasing to be so resident,

the provisions of paragraph 5 shall not affect the right of the Contracting State to tax the individual according to its law by reference to that disposal.